# دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائى

دكتور

حسام عبدالعال عبدالعال شعبان

مدرس الإقتصاد السياسي والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

# مقدمة

شرعت الحكومة المصرية مؤخرا في تبني خطة إصلاح اقتصادية شاملة واسعة النطاق، وذلك من خلال برنامج اقتصادي طموح اعتمدته في العام المالي ٢٠١٦ – ٢٠١٧ ، لعلاج الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وتخفيض العجز في الموازنة العامة وتحسين ميزان المدفوعات، بالإضافة إلي السيطرة علي ارتفاع معدل التضخم .....وغيرها من الاهداف الاقتصادية التي تعد بمثابة القاطرة نحو نمو شامل ومستدام واحتوائي.

وتطبيقا لذلك اتخذت الحكومة عدة قرارت هامة وجريئة، تطبيقا لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، ولخدمة النمو الاحتوائي منها تحرير سعر صرف العملة المحلية والغاء دعم المحروقات وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وغيرها من القرارات التي من شانها تحسين وضع الموازنة العامة بزيادة الايرادات العامة مع خفض النفقات العامة، وعلي الجانب الاخر اعتمدت الحكومة عدة برامج اجتماعية تحويلية من شأنها العمل علي تذويب الفوارق بين افراد المجتمع واعادة توزيع الدخل استجابة لفلسفة النمو الاحتوائي، فولت جل اهتمامها للإنفاق على الصحة والتعليم والتحويلات الاجتماعية.

واصبح اهتمام السياسة الاقتصادية المصرية في الوقت الحالي هو الوصول الي النمو الاحتوائي الشامل، والذي يقصد به احتواء وشمول جميع افراد المجتمع وضمان مشاركتهم الفعالة في مختلف الجوانب الاقتصادية بما يؤدى الي زيادة الناتج المحلى الإجمالي ، من خلال ضمان تكافؤ الفرص للأفراد المشاركة في الانتاج، وكفالة المساواة بينهم في مشاركتهم في سوق العمل، وذلك برفع كفاءاتهم الانتاجية بالتعليم والتدريب.

## أهمية البحث

**تأتي أهمية دراسة النمو الاحتوائي من إيمان وقناعة الباحث بأهمية النمو الاقتصادي الإحتوائي ، وحتمية دعم السياسة المالية بما تملكه من أدوات**

هامة، تستطيع توجيه مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية بما يعود بالنفع والخير علي جميع الافراد داخل المجتمع، وهذا هو مبتغي النمو الاحتوائى المستدام.

## مشكلة البحث

تكمن مشكلة دراسة النمو الاحتوائى فى حداثته النسبية وصعوبة ايجاد العدد الكافى من المراجع التي تتناول الموضوع بكافة جوانبه، رغم أهميته للإقتصاد القومى خاصة فى الوقت الحالى الذي تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية حقيقية، فضلا عن العجز المتزايد سنويا فى الموازنة العامة.

## أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح النقاط التالية:-

١- التعرف على مفهوم وأهمية النمو الاحتوائي.

٢- معرفة العوائق والتحديات الحقيقية للنمو الاحتوائي.

٣- التعرف علي أدوات السياسة المالية الداعمة للنمو الاحتوائى.

٤- معرفة كيفية التأثير الإيجابى للسياسة المالية على النمو الإحتوائى.

## منهج البحث والدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفى التحليلى لمناسبته لطبيعة الدراسة، وذلك من خلال دراسة وتحليل السياسة المالية للدولة والعمل على تهيئتها لدعم النمو الاحتوائي.

## خطة البحث :-

للألمام بموضوع البحث " دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائى" ارتأيت دراسة البحث علي النحو التالي :-

تمهيد

المبحث الأول : ماهية النمو الاحتوائى واهميته.

المبحث الثاني: معوقات (تحديات) النمو الاحتوائى.

المبحث الثالث: كيفية دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائى.

الخاتمة

التوصيات

الفهرس

# تمهيد

تعانى معظم الدول النامية، لاسيما مصر، من تحدي تعزيز النمو الاحتوائي في ظل الحيز المالي المتاح والمحدود نسبيا ، لذا يتعين زيادة الظبط المالى لضمان إستمرارية دعم وتحمل المالية العامة للنمو الإحتوائى، الأمر الذى يحتم على متخذى القرار إعتماد مزيجا من الإجراءات والتدابير التي تعمل علي خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات.

ولضمان أن يكون التصحيح المالي داعما للنمو المستمر والإحتوائى يتعين توسيع القاعدة الضريبية والحد من الإعفاءات الضريبية مع وضع هيكل ضريبى أكثر تصاعدية بالإضافة إلى ضرورة تنويع قاعدة الإيرادات، كما ينبغى علي صعيد الإنفاق العام إعادة التوازن بين عناصر الإنفاق نحو الاستثمار الرأسمالي المعزز للنمو والعالي الجودة، مع دعم الإنفاق الاجتماعي الموجه بدقة إلى المستحقين.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح المالى التي يتوقف علي فاعليتها زيادة النمو المستمر والإحتوائى، تعتمد في نجاحها علي جودة وإستمرارية الإجراءات والتدابير المالية المتخذة من قبل صانعي القرار[1]. فالعبرة ليست بحجم الإنفاق العام وإنما بجودته، بمعني توجيه الأولوية في النفقات العامة إلي الصحة والتعليم والبنية الأساسية بما يتسق وأهداف النمو الاحتوائي والمستمر. فالعبرة ليست بحجم الإنفاق العام وإنما بجودته، بمعني توجيه الأولوية في النفقات العامة إلي الصحة والتعليم والبنية الأساسية بما يتسق وأهداف النمو الإحتوائى والمستمر.

[1] للمزيد ، راجع تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي أكتوبر ٢٠١٨، من ص ٢٩: ص٤٦.

لذا يحمد للحكومة المصرية الرشيدة إتجاهها في الأونة الأخيرة نحو تخفيض النفقات الجارية الذى بدا واضحا جليا فى مجال الدعم وفواتير وأجور القطاع العام بصفة عامة، ولكن يجب لكي يكتمل التصحيح المالى التركيز على زيادة النفقات الرأسمالية.

وأنوه هنا إلي خطورة المبالغة فى رفع سعر الفائده، حيث يؤدى إلي تدمير إيجابيات وفاعلية التصحيح المالى وستجد الدولة أنه بالرغم من التدابير المتخذه لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات الجارية، إلا أن مؤشر الدين يظل مرتفعا ويكاد يستمر في التزايد نتيجة إبتلاع أسعار الفائدة المرتفعة ثمارالتصحيح المالي.

كما أن المبالغة في الإعفاءات الضريبية خاصة الإعفاءات المحفزة للشركات الأجنبية الكبرى لا تقل خطرا على الإصلاحات المالية من رفع سعر الفائده، حيث أن المبالغة في إعفاء تلك الشركات ضريبيا سيؤدى إلي تمييز المستهلكين الأغنياء على حساب الفقراء، وهو ما يطعن النمو الإحتوائى والمستمر في مقتل، ولعل الأفضل والاكثر دعما للنمو الإحتوائى من الإعفاءات الضريبية وتخفيض أسعار الضرائب، هو التوعية المستمرة بأهمية الإمتثال الطوعى الضريبى.

ولكن يجب التنبيه على أن التشريع الضريبى المصرى لازال بحاجة ماسة إلى تعديلات جوهرية هامة لخدمة النمو الإحتوائى، لاسيما زيادة الشرائح الضريبية بما يضمن الإحتواء الحقيقى لأصحاب الدخول المتدنية من قبل أصحاب الدخول المرتفعة، بالإضافة إلى العمل على زيادة مساهمة الشركات التجارية الكبرى.

ولا يفوتنى أن أسلط الضوء على أهمية خفض الدعم النفطى في تعزيز النمو الإحتوائى والمستمر، والذى يؤدى الى تقوية وصلابة المالية العامة بما يمكنها من تقوية شبكة الضمان الإجتماعى. فالنمو الإحتوائى يقتضى ربط إصلاحات

دعم الوقود بتقوية شبكة الأمان الإجتماعى بما يضمن وصول الدعم للمستحقين فقط ، من أجل تعزيز عدالة الإصلاح ودعم النمو الإحتوائى والمستمر.

**ويحمد لمتخذى القرار فى مصر مؤخرا الحرص على تخفيض دعم الوقود والذى إنعكس بالفعل على تخفيف الضغط على الموازنة العامة، حيث هبطت تكلفة دعم الوقود فى مصر إلى حوالى ٣٠ فى المائة، فى موازنة العام المالى ٢٠١٩ ــ ٢٠٢٠.**

**وجدير بالملاحظة أنه بالفعل تم ربط دعم الوقود بتقوية شبكة الضمان الإجتماعى فى مصر، والذى إنعكس على العديد من الإجراءات والتدابير والقرارات الهامة التى تصب فى مصلحة الفئات الفقيرة فى المجتمع بما يدعم النمو الإحتوائى، مثل رفع الحد الأدنى للاجور من ١٢٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه، فضلا عن رفع المعاشات ومعاش الضمان الإجتماعى، بالإضافة إلى زيادة مخصصات بطاقات التموين لتستوعب حوالى ٧٦ مليون مستفيد ، وبرامج تكافل وكرامة، والتطوير المستمر في قطاع الصحة وقطاع التعليم.....الخ.**

ولا يفوتنى أن اشير إلى أهمية الشفافية والمتابعة والرقابة المستمرة للمالية العامة ومسألة القائمين على سياسة المالية العامة ، من خلال هيئات متخصصة لمكافحة الفساد، لضمان جودة ودعم النمو الإحتوائى، كما يجب الإشادة بدور هيئة الرقابة الإدارية فى مصر فى السنوات الأخيرة على ما تبذله من جهود أسفرت عن سقوط العديد من الفاسدين ومهدرى المال العام، والحرص على تنقية المجتمع منهم لضمان نجاح خطط وبرامج الإصلاح المالي والإقتصادى والنمو الإحتوائى.

**كما سيؤدي اعتماد قوانين جديدة للمشتريات في مصر إلى زيادة شفافية المشتريات الحكومية وتعزيز الرقابة العامة، مما يساعد على زيادة كفاءة الإنفاق العام وتحسين العدالة في عملية الانتقاء، مما سيدعم النمو الإحتوائى، فالشفافية والمساءلة يجب أن تسير جنبا إلي جنب مع تدابير التصحيح المالى.**

**ومن الجدير بالإشارة إليه أهمية تبسيط إجراءات التحصيل الضريبى والحد من تعقيد النظم الضريبية ، الأمر الذى يدعم زيادة تعبئة الإيرادات العامة، كما يدعم دمج الإقتصاد غير الرسمى في الإقتصاد الرسمى، والذى يدعم بدوره النمو الإحتوائى، فلا شك أن الحد من النشاط غير الرسمي في الاقتصاد يؤدى إلى زيادة المساهمات الاجتماعية ويتيح زيادة الإنفاق الاجتماعي بما يحقق العدالة والنمو المستمر.**

وبشكل عام، يجب أن تسترشد جهود التصحيح المالي بأطر قوية للمالية العامة ، وأن يتم تفعيلها من خلال وضع موازنة وأهداف مالية موثوقة، حيث أن تقوية مؤسسات المالية العامة وتحديث مناهج الإدارة المالية العامة يمكن أن يساعدا في تعزيز مصداقية برامج التصحيح المالي.

# المبحث الأول

## ماهية النمو الاحتوائى واهميته

يقصد بالنمو الاحتوائي "النمو المستدام علي مدار سنوات، والذي يرتكز علي قاعدة عريضة من المشاركين من أفراد المجتمع علي مستوي كافة القطاعات، وتشغيل الجزء الاكبر من القوي العاملة في أعمال منتجة[٢].

ولكي يوصف النمو بأنه احتوائي ، فينبغي ان تتوافر في النمو ثلاثة شروط هي ( جودة الانتاج والمشاركة الجماعية والعدالة التوزيعية) على التفصيل التالي:-

١- جودة الانتاج:- ويقصد بها رفع كفاءة الافراد المشاركين في العملية الانتاجية بالتعليم والتدريب المستمر علي أحدث المستجدات التكنولوجية والمتطورة من وسائل الإنتاج ، مع عدم اغفال ادماج الفئات المهمشة لضمان شمول النمو واحتوائه لكافة الافراد في المجتمع.
٢- المشاركة الجماعية:- وتعني المشاركة الفعالة لجميع الافراد في المجتمع وضمان تشغيل الجزء الاكبر من القوي العاملة، وضرورة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي الذي يعم نفعه وحصاده علي المجتمع ككل.
٣- عدالة التوزيع:- كنتيجة طبيعية لجودة الانتاج والمشاركة الجماعية لجميع افراد المجتمع، فان العدالة الاقتصادية تأبي إلا أن يعم الخير علي جميع من ساهم في الانتاج بفاعلية.

[2] Dania Rodrik: " Growth Diagnostics" with R.Hausmann & Andres Velasco in: J. Stiglitz & N.Serra, eds, The Washington consensus Reconsidered : Towards a New Global Governance, Oxford University Press, New York, 2018.

ولكن توجد مجموعة من العوائق والتحديات التي تمثل حجر عثرة حقيقية أمام النمو الاحتوائي، يمكن تلخيص هذه العوائق في النقاط التالية:-

١- تهالك البنية الاساسية في أغلب القطاعات كالتعليم والصحة والنقل وغيرها من قطاعات البنية الاساسية التي لازالت تحتاج الى ضخ استثمارات كثيرة للنهوض بها.
٢- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي، فلا يزال هناك ملايين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين ولا يدفعون الضرائب عن إعمالهم ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة.
وتتضمن أهم مكونات الاقتصاد غير الرسمي، وفقا لدراسة أعدها اتحاد الصناعات في عام ٢٠١٩، ٤٧ ألف مصنع «بئر سلم» لم يستخرجوا سجلا صناعيا، و٨ ملايين مواطنا يعملون في ١٢٠٠ سوق عشوائية، بالإضافة للباعة الجائلين ووجود عقارات غير مسجلة تقدر قيمتها بنحو بقيمة ٢.٤ تريليون جنيه[٣].
٣- زيادة نسبة السكان المستمرة والتي تعد مشكلة حقيقية وليست موسمية وانما تعد بمثابة عقبة قديمة وحديثة، ودائما تسبب أرقا شديدا للنمو الاقتصادي بوجه عام وللنمو الاحتوائي بشكل خاص، فلا ينبغي أبدا لقطار الزيادة السكانية أن يسبق قطار التنمية ويبتلع كل ثمارها، حتي نستطيع أن نري تقدما ونموا احتوائيا ملحوظا.
٤- ارتفاع نسبة الدين المحلي، حيث عاني الاقتصاد المصري ولا يزال يعاني من الاختلالات الهيكلية ووجود فجوة تمويلية ، ناتجة عن الكثير من الاسباب منها علي سبيل المثال" الزيادة المستمرة في العجز الكلي للموازنة العامة ، ضعف الموارد البترولية والسياحية في السنوات الاخيرة، تعثر العديد من الشركات".

والكارثة الاقتصادية الكبرى أن الحكومة المصرية اتجهت أمام هذه الاختلالات والفجوة التضخمية إلي الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي والتمويل

[٣] دراسة أعدها اتحاد الصناعات بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE – سايب» في يونيو ٢٠١٩، وقدمها إلى مجلس الوزراء، بالإصلاحات التى يمكن تنفيذها فى إطار زمنى قصير بغرض رفع معدلات النمو الصناعى، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الأنشطة الصناعية داخل مصر. https://economyplusme.com/9691/

**الضريبي والاصدار النقدي، وهي حزمة وسائل تمويلية تضخمية ، وتؤدي إلي تراكم الديون وزيادة اعباؤها ولا تجد حلول اقتصادية حقيقية . إنما هي تزيد تراكم الديون وتورثه لجيل بعد جيل.**

**وتوجد مجموعة من العوامل التي دفعت الاقتصاد المصري للاسف إلي الإفراط الجسيم في الاقتراض المحلي والخارجي، منها علي سبيل المثال ضعف الاستثمار نتيجة قلة المدخرات، والذي أدي بدوره إلي انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام سلة العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي، أضف إلي الأسباب السابقة العجز المستمر في الموازنة العامة، وكذلك العجز التراكمي في ميزان المدفوعات وخصوصا الميزان التجاري، كل هذه الاسباب وغيرها أصابت اقتصادنا بالانكماش، وتفاقمت مشكلة البطالة، وضعف الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويوضح الجدول رقم (١) التالي التطور المخيف لحجم الدين المحلى.**

## جدول رقم (١)

## تطور الدين المصري المحلي من بداية عام ٢٠١٦ وحتى عام [٤] ٢٠١٩.

## ٥-القيمة بالمليون جنيه

| شهور البحث | مارس ٢٠١٦ | يونيه ٢٠١٧ | يونيه ٢٠١٨ | يونيه ٢٠١٩ |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي الدين المحلي الحكومي | ١٠٠١٩٢٧ | ١٢٣٨١٣٧ | ١٥٢٧٣٧٨ | ١٨١٦٥٨٢ |

[٤] تم إعداد الجدول الإسترشادي بواسطة الباحث إعتمادا علي بيانات البنك المركزي.

**ولنا من خلال الجدول رقم (١) الملاحظات الأتية:-**

**١- يلاحظ أولا الزيادة المستمرة في حجم الدين العام سنة تلو الأخرى.**
**٢ - كما يلاحظ ثانيا أن هذه الزياة كانت نتيجة الإضطرابات السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد في الفترات الاخيرة.**
**٣ - يلاحظ أن الإفراط في إصدار أذونات الخزانة كان السبب الرئيسي في ارتفاع حجم الدين العام المحلي.**
**٤ - يلاحظ أن أغلب الإجراءات التي تتخذها الحكومة في الآونة الأخيرة مجرد حلول تسكينيه مؤقتة.**
**٥ - كما يلاحظ أيضا أن تنامي الدين العام المحلي يعمل علي تأكل الناتج القومي أولا بأول مما ينعكس علي عدم شعور المجتمع المصري بأي تحسن اقتصادي[٥].**

## المبحث الثانى

## معوقات (تحديات) النمو الاحتوائى

**السؤال الذى يطرح نفسه، ماهى العوائق التى تحول دون وصول مصر إلى مؤشرات مرتفعة وبالتالى التحول نحو اقتصاد النمو الاحتوائى؟**

**توجد مجموعة من العوامل التى تمثل تحديا حقيقيا للنمو الاقتصادى بصفة عامة وللنمو الاحتوائى بصفة خاصة، لعل أهمها قلة الوعي بأهمية النمو الاحتوائى وآثاره الايجابية علي مختلف شرائح المجتمع، بالاضافة الى بعض المعوقات الادارية والاقتصادية ، والتي نوضحها فى السطور التالية:-**

### ١- تراجع مستويات التعليم وقلة الوعى بأهمية النمو الاحتوائى:

**يمثل التعليم القاعدة الأساسية لتقدم الدول والدعامة الأساسية لنهضة أى دولة؛ فلا يمكن لدولة أن تنهض دون الاهتمام بتعليم شعبها، نظرا لما للتعليم من أهمية قصوى فى كثير من مجالات وقطاعات الاقتصاد القومى، وإعداد كوادر تدعم التقدم فى كافة المجالات[٦].**

---

[٥] مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الدين العام المحلي ومؤشر الاقتدار المالي العام ٢٠١٥، ص ٣٤.
[٦] للمزيد من التفصيل عن أهمية التعليم، ودور الجامعات فى بناء اقتصاد المعرفة، انظر.

**وللأسف يعانى التعليم فى مصر من مشكلات عديدة ، أهمها نقص الامكانات نتيجة قلة تمويل المجالات العلمية المختلفة، مما يؤدى إلي العجز عن فهم وتلبية متطلبات النمو الاحتوائى، فضلا عن النظرة المتدنية للتعليم فى الدول النامية ، لاسيما مصر.**

**فالمواطن المصرى لا يحصل على القيمة المناسبة لاستثماره فى التعليم ، حيث لا تزال المخصصات المالية لوزارة التعليم أقل من الالتزم الدستورى الذى ينص على تخصيص ٤% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للتعليم ما قبل الجامعى ٢% للنفقات الجامعية[٧].**

**جدير بالذكر أن التقرير الذى أعدته الوكالة المركزية المصرية للتعبئة والاحصاء ، أشار إلى إنفاق الاسر المصرية ما يقرب من ٤٠% من دخلها على التعليم، الامر الذى يعكس عدم حقيقة مجانية التعليم ، كما يعكس ضألة ما يخصص للإنفاق على التعليم فى مصر.**

**كما رصد تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٥/٢٠١٤ تدني مستويات التعليم والتدريب، وجاءت مصر فى المرتبة ١٤١ فى مؤشر جودة التعليم الأساسى، والمرتبة ١١١ فى مؤشر جودة التعليم العالى والتدريب، والمرتبة ١٣٥ فى موشر جودة مؤسسات البحث العلمي، وأخيرا احتلت مصر المرتبة ١٣٣ فى مؤشر التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير، بينما دخلت ست جامعات إسرائيلية فى ترتيب متقدم[٨].**

**وعلى الرغم من توافر الموارد البشرية العاملة فى مجال البحث العلمى فى مصر، فإن جودة هذه الموارد لا ترتقى إلى القاعدة العلمية اللازمة للانتقال إلى اقتصاد النمو الاحتوائى فى المستقبل؛ حيث تبلغ نسبة الباحثين فى مجال البحث والتطوير فى مصر نحو٦١٧ باحث لكل مليون نسمة، فى مقابل ألف باحث لكل مليون نسمة على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٧، كما بلغ عدد**

---

Timothy Hogan, An Overview of The Knowledge Economy, With A Focus on Arizona, Ph.D, School of Business, Arizona State University, August 2011, pp. 9,10.

[٧] للمزيد أنظر دراسة بعنوان "الانفاق علي قطاع التعليم : بين مطالب الشارع المصري والتطبيق" ,أعدها المركز المصري لدراسات السياسات العامة, عام ٢٠١٨، ص ٢١ وما بعدها.

[٨] World University ranking 2018.

براءات الاختراع التى أصدرها مكتب براءات الاختراع المصرى ٣٤٣ براءة عام ٢٠١٨، نصيب مصر منها ١٢% فقط[٩].

## جدول رقم (٢)

## أوضاع التعليم فى مصر مقارنة بدول أخرى عام ٢٠١٧

| الدولة | صادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار | عدد البراءات المسجلة | | الإنفاق على البحث والتطوير |
|---|---|---|---|---|
| | | مقيمين | غير مقيمين | |
| مصر | ٩٦٢ | ١٦٢٥ | ٦٠٥ | ٠,٢١ |
| البرازيل | ٨١٢٢ | ٢٠٠٠ | ٢٧٠٥ | ١,٠٨ |
| كوريا الجنوبية | ٩٢٨٥٦ | ٣٨٢٩٦ | ١٣١٨٠٥ | ٣,٣٦ |
| جنوب إفريقيا | ١٤٢٠ | ٥٥٦٢ | ٨٢١ | ٠,٩٣ |
| تركيا | ١٧١٤ | ١٧٧ | ٢٥٥٥ | ٠,٨٥ |

[٩] بلغت عدد البراءات الصادرة عن مكتب البراءات الأوروبى فى مجال التكنولوجيا عام ١٩٩٠ ٨,٩ % من إجمالى البراءات، ارتفعت إلى ٣٠,٣% عام ١٩٩٥، ثم إلى ٥١,٦% عام ٢٠٠٠، وهو ما يؤكد أهمية توجه هذه الدول نحو تبنى النمو الاحتوائى..

Zopp`e A, Patent activities in the EU: towards high tech patenting 1990 to 2000, Statistics in Focus, Science and Technology, No. 1, Luxembourg: Eurostat, 2002.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ألمانيا | ١٥٨٥٠٧ | ١٢١٩٨ | ٤٧٠٤٧ | ٢,٨٢ |
| بريطانيا | ٥٩٤٤٧ | ٦٤٣٩ | ١٥٤٩٠ | ١,٨٢ |
| الولايات المتحدة | ١٤٥٤٩٨ | ٢٤٨٢٥٠ | ٢٤١٩٧٧ | ٢,٧٩ |

**Source : World Development Indicators, 2017.**

**ويعكس الجدول رقم (٢) تدنى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير فى مصر حيث لا تتعدى ٠,٢١% من الناتج المحلى الإجمالى، بينما تنفق دول أخرى معدلات مرتفعة على هذا القطاع بلغ أعلاها فى كوريا الجنوبية بمعدل ٣,٣٦% من الناتج القومى.**

**ويمثل ضعف العلاقة بين مراكز البحث والتطوير والجهات الإنتاجية عائقا أمام تطبيق الأبحاث، وبالتالى عدم وجود مردود للابتكار على الأنشطة الإنتاجية، واقتصار الأبحاث التى تقوم بها الجهات الإنتاجية على أبحاث السوق والمستهلكين وليس بحوث الإنتاج والتكنولوجيا، وكذلك يشكل عدم التعاون بين الجهات الأكاديمية والقطاعات الإنتاجية وضعف التمويل اللازم لنقل الأبحاث التطبيقية إلى السوق، إلى جانب ضعف القدرات الفنية والتقنية للعاملين عائقاً للتحول إلى اقتصاد المعرفة، وتتجلى نتائج تلك العوائق فى ضعف الصناعات التكنولوجية وبالتالى ضعف الصادرات التكنولوجية بحيث لم تتجاوز ٩٦٢ مليون دولار عام ٢٠١٠[١٠].**

[١٠] للمزيد ، أنظر د/ آيات صلاح دكرورى، دور اقتصاد المعرفة فى تحديث الصناعة ، دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، ٢٠١٧، ص٣٣، ص٣٤.

٢- عدم الاهتمام برأس المال البشرى

العنصر البشري هو الثروة الحقيقية للمجتمع، لان العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعداداً جيداً هو الذي يعطي قيمة لرأس المال المادي والموارد الطبيعية ، وبدون العنصر البشري لن يكون للموارد الطبيعية اي قيمة. وذلك لأن البشر هم القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن وصولاً إلى تحقيق الرفاهية ، فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على الاختراع والابتكار والتطوير يمكن أن يتغلب علي ندرة الموارد الطبيعية ويوسع من إمكانيات المجتمع الإنتاجية.

والاهتمام بالعنصر البشرى يجعل الأفراد فى وضع يسمح لهم بتحقيق أهدافهم الشخصية والرضا الوظيفى وتحقيق الذات ، والفرد الذى يشعر بالرضا وتحقيق الذات يمكن أن يساهم بفعالية فى تحقيق الأهداف الاقتصادية بوجه عام وأهداف النمو الاحتوائى بوجه خاص، مما يؤثر على أداء الفرد وفعاليته[١١].

فالدولة التي لا تهتم بتنمية مواردها البشرية لم ولن تستطيع أن تتقدم وتحقق غاياتها المرجوة، فالعقل والجهد البشري هو الذي يؤدي إلى التطور والتقدم ، فهو ضروري لتوفير رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية استغلال أمثل وخلق كل ما هو جديد وتلبية رغبات الاسواق والقيام بعمليات التبادل التجاري.

ولا جدوي من زيادة رأس المال المادي ما لم يصاحبه زيادة الخبرات والمعرفة بنفس المعدل على الأقل حتي تؤتي ثمارها، ولذا فإن افضل استثمار هو

[١١] للمزيد أنظر، راوية حسن، مدخل استراتيجى لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية،٢٠٠٩، ص٤٠.

الاستثمار في الموارد البشرية ، إذ أن الاستثمار الأمثل سيكون استثمار العقول والكفاءات البشرية خاصة في الدول النامية التي تحتاج بشدة إلى هذا النوع من الاستثمار حتى يمكنها استخدام مواردها المتاحة بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة، والاكتفاء الذاتي بالخبراء المحليين بدل من الاستعانة بالخبراء الأجانب للمساعدة في تشغيل أحدث ما وصلت إليه اختراعات الدول المتقدمة.

والغلبة في عصرنا الحالي للإنسان القوي نشأةً وتعليماً وتأهيلاً وتدريباً الذي يستطيع من خلال قدرته وكفاءته التغلب على معوقات التنمية التي تواجهه، ولذا يجب التركيز علي تطوير مختلف جوانب التنمية البشرية ألا وهي التعليم والتدريب من جهة والصحة من جهة أخرى، ومدى تطويرهما بما يتناسب ومتطلبات العصر. والدول المتقدمة أدركت مبكرا هذه الحقيقة في نهضتها العلمية والعملية، فوجهت معظم استثماراتها نحو تنمية العنصر البشري، وهدفت من وراء ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتميز هذه الثروة البشرية، وقد حققت هدفها، والواقع خير دليل على ذلك.

وإن كان تقدم الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا - وهم الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية – طبيعياً، فإن من غير الطبيعي أن نجد من بين الدول المتقدمة ألمانيا، واليابان وهما الدولتان الخاسرتان في الحرب! وهما خير نموذج للاهتمام بالاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وخاصةً اليابان، التي لديها ندرة شديدة في الموارد الطبيعية، وبالرغم من ذلك؛ فقد استطاعت بما تمتلكه من ثروة بشرية أن تبني اقتصاداً قوياً، تقف من خلاله بين مصاف كبار الدول.

ولذلك نجد أهتمام نظريات رأس المال البشرى بقضية الاستثمار التعليمى، وتحليل مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وقد استفادت دول كثيرة من

خلال الاسترشاد بمضمون نظرية رأس المال البشرى، لتنمية القدرة على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة[١٢].

وها هي اليابان خير شاهد على نجاح الاستثمار، ونري الصين ايضا – صاحبة المليار ونصف المليار من البشر - تخطو بخطى ثابتة ومدروسة نحو قيادة العالم، من خلال هذه الثروة البشرية الهائلة، التي جعلت منها ميزة تميزها عن سائر الأمم، ولم تجعل منها عبئاً ثقيلاً أو شماعة تلقي عليها فشلها كما تفعل كثير من حكومات العالم الثالث.

فالموارد الطبيعية والأموال المادية المتوافرة لدولة ما - رغم أهميتهما وضرورتهما الكبرى – إلا أنهما لا يغنيان أبداً عن العنصر البشري الواعي والكفء، والماهر، والفعال، والمدرَّب، والمعد إعداداً جيداً مبنياً على أسس علمية دقيقة، وهذه حقيقة راسخة على مر العصور والأزمان، فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان منتجاً بذاتهما، فالبشر – بخصائصهم التي خلقهم الله - سبحانه وتعالى - عليها - هم القادرون على استخدام هذه الموارد - بنسب متفاوتة من حيث الكفاءة والفعالية - في العمليات الإنتاجية، للحصول السلع والخدمات التي تعمل على تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الفسيولوجية للفرد، بهدف الوصول إلى تحقيق الرفاهية أو الحياة الكريمة للفرد والمجتمع؛ ومن ثَمَّ التقدم الاقتصادي للدولة، وللاقتصاد العالمي ككل.

٣- ضعف الاستثمارات الاجنبية

يعتبر الاستقرار الاقتصادي عاملاً حاسماً ومهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي الذي يدعم النمو الاحتوائى، ومنع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. إذ أن المستثمر يسعى أساساً من وراء استغلال أمواله

[١٢] للمزيد، أنظر عبدالله محمد عبدالرحمن ، علم الاجتماع، النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٦، ص٣٢٥.

ووحداته الإنتاجية إلى تحقيق عوائد مجزية. ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقراً، لا تعصف به الأزمات الاقتصادية، بحيث يمكنه التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية، التي تعترض نشاطه، لكي يستطيع التأمين منها وتجنب آثارها السلبية. ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يعوق الاستثمار في حالات من أهمها التخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية والتضخم.[١٣]

٤- عدم وضوح استراتيجية السياسة المالية والسياسة النقدية

تحتل السياستان المالية والنقدية مكانة هامة نظرا لأهميتهما فى تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعددة، وعلى رأسها النمو الاحتوائى، حيث تعد أدوات هاتين السياستين من أهم الادوات الاقتصادية التي يستعان بها لبلوغ هدف التنمية الاقتصادية بشكل عام ، والنمو الاحتوائى بشكل خاص، كما تستخدم أدوات هاتين السياستين في القضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث يلعب الانفاق الحكومي والايرادات الضريبية من جهة، وأدوات السياسة النقدية كسعر الخصم والاحتياطي النقدي من ناحية أخري، أدوارا هامة من خلال التأثير علي الطلب الكلي والعرض الكلي ومن ثم التأثير علي المتغيرات الاقتصادية الكلية تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وبما يخدم النمو الاحتوائى بشكل خاص.

[١٣] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٦، ص١٣٣.

وتعد مصر إحدي الدول النامية التي تعاني من عدم وضوح واستقرار السياستين المالية والنقدية خاصة بعد الازمات الامنية والسياسية التى مرت بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وحتى الآن، ويبدو أثر عدم الاستقرار واضحا جليا فى العجز المستمر لميزان المدفوعات ، وارتفاع معدل البطالة والتضخم، لذا من المحتم التنسيق المستمر بين السياستين المالية والنقدية ، لضمان تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلى والخارجي.

فالسياسة المالية هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين من خلال الحوافز الضريبية وتخفيض الضرائب[١٤]، والتى تعمل على تشجيع الاستثمار من ناحية وتنشيط الاستهلاك وزيادة الانتاج من ناحية أخرى ، وكأن الدولة تتنازل عن جزء من حقها لصالح المستهلكين[١٥]، وتتكون هذه الأدوات من أدوات الإنفاق العام، وأدوات الإيرادات العامة، التي تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادى، من خلال التأثير على مستوى التوظيف والادخار والانتاج والاستهلاك ، بما يحقق أهداف النمو الاحتوائى[١٦].

فالضرائب مثلا لم تعد أداة لتمويل الايرادات العامة بل أصبحت أداة هامة ذات تأثيرات إقتصادية وإجتماعية تستهدف تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، لاسيما خطط وبرامج وأهداف النمو الاحتوائى.

[١٤] للمزيد، أنظر د/السيد عطية عبد الواحد ، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١ ،٢٠٠٣ ،ص٢.

[١٥] Leopold von Thadden, " Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt: Some Further Monetarist Arithmetic", Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion Paper12/03, June2003, p. 65

[١٦] Mello, Luiz de, Monetary Policies and Inflation Targeting in Emerging Economies (OECD, 2008), P 25.

كما ينبغي الاشارة إلي دور وأهمية السياسة النقدية والتى تعتبر بمثابة المكمل والمتمم للسياسة المالية، حيث لا يتصور للسياسة المالية أن تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية دون التنسيق المحكم بينها وبين السياسة النقدية.

ويقصد بالسياسة النقدية كافة الوسائل التي تمتلكها السلطات النقدية في الدولة بهدف إحداث أثار محددة في كمية النقود المتداولة، فهي تتمثل فى مجموعة الاجراءات التى تتخذها الدولة لإدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد القومى، من خلال التأثير فى الرصيد النقدي المتاح للتداول[١٧] ، بقصد إحداث حالة التوسع أو الانكماش المتعمد تلبية لمتطلبات النمو الاحتوائى.

فالسياسة النقدية تمثل إستراتيجية مثلى تنتهجها السلطات النقدية فى الدولة بهدف توجيه النشاط الاقتصادى نحو تحقيق النمو الاحتوائى المتوازن والمستدام، وزيادة الناتج القومى بالقدر اللازم للوصول إلى حالة الاستقرار النسبى للأسعار المحلية، سواء أسعار السلع والخدمات أو أسعار صرف العملة الوطنية، وذلك من خلال مجموعة القوانين والاجراءات التى يمكن للسلطات النقدية إستخدامها بهدف التأثير على الكتلة النقدية، وكذلك سعر الصرف لضمان مرونة الجهاز الانتاجى مع المحافظة على رصيد الدولة من العملات الاجنبية، مثلما حدث مؤخرا من أتخاذ قرار التعويم وقرار رفع سعر الفائدة من قبل السلطات النقدية في مصر[١٨].

[١٧] Sause , Gorge , Banking and economic activity, D. c health and company , New York , 1960, p197.

[١٨] للمزيد ، انظر د/ أحمد فريد مصطفي ، سهير محمد السيد حسن/ السياسات النقدية والبعد الدولى لليورو، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعات، ٢٠٠٠، ص٣٩ وما بعدها.

## المبحث الثالث

## كيفية دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائى

قبل محاولة رسم السياسات الاقتصادية والمالية التي تخدم النمو الاحتوائي بشكل عام، ينبغي أولا التعرف علي أهم العوامل التي تساعد علي زيادة وجودة انتاجية العوامل المساهمة في الانتاج، حتى يمكننا الوصول إلى نمو مستدام ومتواصل وحقيقي مدعم بزيادة حقيقية في الناتج المحلي، فالتعرف علي العوامل المحددة والمؤثرة في زيادة انتاجية عوامل الانتاج يعتبر بمثابة نقطة البداية لتحسين وزيادة معدل النمو الاحتوائي والناتج الاجمالي بشكل عام، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:-

### ١- الاستثمار في رأس المال البشري

ثروة المجتمع الحقيقية تكمن أساساً في قدرات مواطنيه ومدى إدراكهم وقدراتهم العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يدفع المجتمع إلى وضع مسألة تنمية العنصر البشري في مقدمة أولوياته في أثناء القيام بعملية التخطيط، وذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تساهم في الإسراع بعملية

**التنمية الاقتصادية الشاملة، فالعنصر البشري يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة.**

**ويقصد بالاستثمار في رأس المال البشري، مدى اهتمام الدولة بالاستثمار في تنمية وتطوير العنصر البشري من خلال التعليم. وبالطبع فمن المتفق عليه أن التعليم يعتبر واحداً من أهم مصادر زيادة خبرات ومهارات الأفراد، والتي بدورها تعمل على زيادة كفاءتهم الإنتاجية. ومن ثم فمن المفترض نظرياً أنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زادت الكفاءة الإنتاجية.**

ونلاحظ أن العنصر البشري بما ميزه الله - سبحانه - من عقل وطاقات وجهد بشري يمثل أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهذا التضافر يؤدي بلا ريب إلى التطور والتقدم المنشود، واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة الاستغلال الأمثل، وفتح الأسواق، والقيام بعمليات التبادل التجاري... إلخ، فهناك دول تمتلك موارد بسيطة، ومع ذلك فهي دول متطورة. ومما لا شك فيه أن الدولة التي لا تستطيع - أو تعجز عن - تنمية مواردها البشرية لا يمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة والمأمولة، مهما ابتكرت من وسائل، وإنما يمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها عن طريق تضافر جميع عناصر الإنتاج: (الأرض، والعمل، ورأس المال، والإدارة).

**ونستطيع استنتاج العلاقة الطردية بين تنمية العنصر البشري والإنتاجية والمساهمة في القيمة المضافة. حيث أنه كلما زادت إنتاجية الفرد؛ زادت**

مساهمته في القيمة المضافة إلى المنتج النهائي، فضلاً عن زيادة أهمية دوره الوظيفي، مما ينعكس على شعوره بمدى أهميته في مكان عمله، وما يحصل عليه من مزايا معنوية، متمثلة في شهادة تقدير، أو ثناء رؤسائه على عمله وتقديرهم له، مما يزيد من روحه المعنوية، التي تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد، ومن ثَمَّ الحصول على المزيد من التقدم على المستوى الفردي، وعلى مستوى العمل، ومن ثَمَّ شعوره بمدى أهميته داخل مجتمعه وعدم التفكير في الهجرة، فضلاً عن المزايا المادية، المتمثلة في زيادة الدخل، والمزايا العينية الأخرى.

وعلى النقيض من ذلك، كلما انخفضت إنتاجية الفرد؛ انخفضت – وقد تتلاشى - مساهمته في القيمة المضافة إلى المنتج النهائي، فضلاً عن انخفاض أهمية دوره الوظيفي، مما ينعكس على شعوره بمدى عدم أهميته في مكان عمله – والذي قد يتعرض لفقده – وما يترتب على ذلك من آثار نفسية سلبية ومؤلمة، تؤدي بلا شك إلى المزيد من انخفاض الروح المعنوية، فضلاً عن العقوبات المادية التي قد يتعرض لها، من خصومات تؤدي في النهاية إلى انخفاض دخله، ومن ثَمَّ شعوره بمدى عدم أهميته داخل مجتمعه.

ويجب ان اذكر بأن زيادة الإنتاجية لا تأتي فقط نتيجة كفاءة الإدارة في استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في إدارتها للعملية الإنتاجية؛ بل يتواكب مع ذلك استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة في تطوير المنتج بشكل مستمر، فضلاً عن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتطويرها المستمر، عن طريق وضع البرامج التدريبية المدروسة على أسس علمية؛ للنهوض الدائم والمستمر بالقوى العاملة المتاحة للشركة أو المنظمة، وحرص الإدارة الدؤوب على جودة المنتج وتميُّزه، وهذا يتطلَّب التخطيط السليم، والمتابعة المستمرة للعملية الإنتاجية؛ منذ البداية، وحتى الوصول إلى المنتج النهائي في الصورة

المرجوَّة، ويتطلب ذلك من الإدارة أن تكون حريصة على كفاءة الخامات المكوِّنة للمنتج، والآلات والمعدات التي يمر بها المنتج، فضلاً عن كفاءة العمالة الماهرة التي تقوم بالعملية الإنتاجية.

والنمو الاقتصادي الاحتوائي هو الوسيلة لتحقيق التنمية البشرية ، فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان النامية بأن التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار للرأسمال البشري كانت فاشلة ، فالفرد في المجتمع النامي هو الأحوج أولاً الى التنمية وذلك من واقع التخطيط له أنه يجب أن يكون المهيأ لإدارة وقيادة إنماء بلده في المستقبل ، هذه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي ومثقف وملم بكل ما تحتاجه خطوات وعوامل النهوض بالتنمية الاقتصادية في كل النواحي ، وكذلك أثبتت التجارب لبعض الدول النامية كيف أن اعتمادها على الرأسمال البشري المستورد قد كلفها أولاً خسارة من مواردها ، وخسارة أخرى من فوات الفرص من عدم استغلال وتأهيل المورد البشري الوطني .

هذه العلاقة وهذه الأسس قد تنبه لها المخططون في الدول المتقدمة فهيأوا لها قواعد من النظرية والتطبيق ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة الى عوامل النجاح وحسن التطبيق، وأسسوا قاعدة اقتصادية متينة لأنها اعتمدت على تنمية الأنسان ومنه لتحقيق التنمية الاجتماعية ليصلوا في النهاية الى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فعمدوا منذ البداية الى تطبيق أسس جوهرية في تأسيس التنمية الشاملة بوجه عام والنمو الاحتوائي بشكل خاص، وكان منها مثلاً :

أ - إن الثروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات الاجتماعية للنهوض بالمجتمع والأنسان من التخلف والفقر والجهل وتعليمه الاجتهاد ليكون عنصرا فعالا بالمجتمع ويشارك في بناء اقتصاد بلده.

**ب - يجب الاهتمام بتوجيه الرعاية التعليمية والتقنية للسكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا فاعلين في مسيرة التنمية، لكي تعتمد عليهم في تطبيقها واستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة دونما حاجة للطاقات الأجنبية.**

**ج- إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري تنموي ذو قدرات خلاقة تتناسب وحاجة البلد للتطور والرقي في كافة المجالات ومواجهة التطورات في الاقتصاد العالمي .**

**د - إن التنمية لا تكمن في إنشاء المصانع والمؤسسات وتوسيع الأنشطة التجارية بعيداً عن شمول الأنسان نفسه أولاً بهذه التنمية.**

**ه - ان هجرة العقول المصرية إلى الخارج عائقا أمام تطوير رأس المال البشرى؛ حيث تهاجر أفضل العقول إلى أوروبا والولايات المتحدة التى تتميز ببيئات نظم التعليم العالى والبحث العلمى المواتية للابتكار[١٩]، وتوفر تمويلا أكبر للبحث، وتتمتع ببنية تحتية قوية، وتوفر أجورا أفضل، وتتعاون بشكل فعال مع قطاع الصناعة، وقد احتلت مصر المرتبة ١٢٢من بين ١٤٢ دولة من حيث مؤشر هجرة العقول خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠، وتعتبر مصر بذلك من الدول غير الجاذبة للعقول؛ نتيجة عدم توافر المناخ التعليمى والاجتماعى والاقتصادى والانفلات السياسى.**

[١٩] آيات صلاح دكرورى، دور اقتصاد المعرفة فى تحديث الصناعة ، دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، ٢٠١٧، ص٣٢.

وليس ببعيد عنا تجربة الصين وماليزيا مثلاً عندما وصلا للنجاح والتقدم في المسيرة التنموية الاقتصادية من خلال اعتمادهما على مبدأ الاستثمار الاجتماعي الذاتي والذي قادهما نحو نجاح التنمية الشاملة.

## ٢- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يلاحظ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية قد يجلب معه عمالة فنية مدربة تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية من خلال الاحتكاك، بالإضافة لضخ مزيد من التكنولوجيا الحديثة ، سواء في شكل ملموس مثل الآلات والمعدات، أو شكل غير ملموس مثل الأفكار الجديدة ونظم العمل الحديثة – بالإضافة للمهارات الإدارية التي يمتلكها العنصر البشرى ومن ثم فإنه يتوقع وجود علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج . ويتم استخدام نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لهذا المتغير[٢٠].

ولكن يجب الحذر من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي اعتمادا كليا، حيث شهد التاريخ العواقب الوخيمة للنظرة الضيقة للتنمية الاقتصادية لبعض الدول العربية المالكة للثروات النفطية التي تصورت أن التنمية هي امتلاك الثروة فحسب ، فعمدت الى استثمار الموارد الاقتصادية من خلال جلب الشركات الأجنبية وأسست واقعا صناعيا أجنبيا داخلها وأضحت التنمية تعني لها تطوير البنى التحتية دون التخطيط لتهيئة أفراد المجتمع نفسه للمشاركة في الاستثمار الاقتصادي القائم، وبذلك أصبح الاستثمار الأجنبي هو المستفيد الأكبر من هذه التنمية وأفراد المجتمع عبارة عن مستهلكين.

[٢٠] Sadik, A., and Bolbol, A., (2001), "Capital Flow, FDI, and Technology Spillovers: Evidence from Arab Countries", World Development, 29 (12), 2111-25.

إن الفشل في تطبيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية كان نتيجة اقتصار فكرتها على الرأسمال الصناعي أو المالي بعيداً عن الرأسمال البشري والذي هو أساس تقدم المجتمع الاقتصادي.

## ٣- درجة الانفتاح الاقتصادي للدول

لاشك في أن الانفتاح الاقتصادي المدروس وبما يتناسب مع اقتصاد وموارد البلد ، يجلب التكنولوجيا الحديثة بما يعمل على زيادة انتاجية عوامل الانتاج وبالتالي خدمة النمو الاحتوائي بطريق غير مباشر. فالعلاقة طردية إذن بين الانفتاح الاقتصادي وزيادة الكفاءة الانتاجية، أي أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة اقتصادياً على العالم الخارجي، كلما ساعد ذلك على حصول الدولة على تكنولوجيا أعلى، ومسايرتها للتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج مما يؤدي لزيادة الكفاءة الإنتاجية وبناء عليه، فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج[٢١].

## ٤- جودة الحكومة

مما لا شك فيه وجود علاقة طردية بين مدى جودة الحكومة وبين مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، حيث أن خلق مناخ عمل جيد وفعال، واحترام الدولة للقوانين، وتشجيعها للاختراعات الحديثة، وحماية الملكية الفكرية، كلها عوامل مهمة تساهم وبشكل مؤثر وفعال في إيجاد الحافز لدى الأفراد والمستثمرين على زيادة كفاءتهم الإنتاجية، فالحكومة بالتالي يمكنها أن تساهم بشكل فعال في زيادة الكفاءة الإنتاجية.

[٢١] Fischer, S., (1993), "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", *Journal of Monetary Economics*, 32,pp, 485-512.

وفي المقابل ستكون العلاقة عكسية بين البيروقراطية الحكومية حيث التأخير الناتج عنها، وبين إنتاجية عوامل الإنتاج، حيث أنه يلاحظ التأثير البالغ لمدى احترام الحكومة بتنفيذ العقود والتعهدات في مجال الأعمال، ومدى توافر نظام قانوني وسياسي يحترم حقوق المستثمرين والأفراد علي كفاءة وانتاجية عوامل الانتاج، كما أنه من المؤكد أن توافر مثل تلك المتغيرات سيعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويشجعها على ضخ مزيد من التكنولوجيا داخل البلاد.

## ٥- المتغيرات الاقتصادية الكلية و هيكل الواردات السلعية

إن وجود استقرار وثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي يعتبر من العوامل المشجعة على جذب الاستثمارات والتي بدورها ستعمل على إدخال تكنولوجيا حديثة ومتقدمة للمجتمع. ومن ثم فمن الملاحظ وجود علاقة طردية بين درجة الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي والكفاءة الإنتاجية.

كما يلاحظ أيضا وجود علاقة طردية بين نسبة الاستيراد من الآلات والمعدات لإجمالي الواردات وبين زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، حيث يفترض أنه كلما احتلت الآلات والمعدات نسبة أكبر في هيكل الواردات السلعية ككل، كلما كان ذلك مؤشراً على توجه الدولة لتحديث صناعتها وجذب تكنولوجيا جديدة مما يزيد من احتمالية زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.

# الخاتمة

وفي النهاية يجب التأكيد على حتمية تبنى حزمة الإصلاحات التى تنطوى على منهج شامل يضمن تحقيق عدد من الأهداف التنموية الهامة، كالنمو الإحتوائى والأنصاف الإجتماعي من جهة وبين زيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى.

وهنا يأتى دورالبرامج الإجتماعية الموجهة بعناية إلى المستحقين الفعليين والمهمشين فى المجتمع لضمان العدالة وتحسين الرفاهية، والتى تعمل على القضاء على التشوهات الإقتصادية، وتخفيف الأثار التوزيعية السلبية، والحد من عدم المساواة، وكذلك ضمان توزيع العبء الضريبى بشكل أفضل من خلال نظام ضريبى أكثر تصاعدية يكفل تحقيق العدالة بين الممولين فى تحمل أعباء النمو الإحتوائى.

وإذا حاولنا ضرب مثلا توضحيا، فإن زيادة فرض ضريبة على السلع المستوردة مثلما حدث فى مصر مؤخرا، فيترتب على زيادة الضرائب على السلع المستوردة أن المستهلكين يحولون إستهلاكهم إلى مزيد من السلع المحلية الأرخص نسبيا بالمقارنة بالسلع المستوردة المرتفعة الثمن بعد زيادة فرض الضريبة عليها، وبالتالى ستستجيب الشركات المحلية لهذا الطلب الإضافى، وسيتولد عملا إضافيا للأفراد الذين كانوا عاطلين من قبل، وبالتالى تزيد أرباح

أصحاب المشاريع وتنخفض البطالة تدريجيا، ويرتفع الناتج المحلى بشكل عام، وكل ذلك يصب فى مصلحة النمو المستمر والإحتوائى.

بينما إذا بالغت الدولة فى زيادة فرض الضرائب على السلع المحلية، فسيؤدى ذلك إلى تقليل الإستهلاك نتيجة إنخفاض القوة الشرائية لما يمتلكون من نقود ، وبالتالى سينخفض الطلب الكلى، الذى سيترتب عليه إنخفاض أرباح الشركات المحلية مع إستمرار تزايد معدل البطالة ويصبح العاملون أكثر فقرا. وهنا يبرز دور شبكة الأمان الإجتماعى التى تحاول علاج الأثار السيئة لزيادة فرض الضرائب المولد للفقراء، ولكن على حساب إنخفاض الإيرادات العامة.

وهنا تكمن صعوبة المفاضلة بين زيادة الإيرادات العامة على حساب الفقراء إعتمادا على شبكة الأمان الإجتماعى، التى يجب أن توجه بدقة إلى المستحقين الفعليين لمحاولة التخفيف من بعض الآثار السلبية التي تقع على العاملين نتيجة فقدان الإمتيازات الضريبية ، وبين تحسين الرفاهية الإقتصادية بشكل عام على حساب ضعف الإيرادات العامة.

وللخروج من هذا المأذق فينبغى تبنى حزمة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية الشاملة ، لتحقق نتائج أفضل. ولهذه الإصلاحات جناحين ينبغى العمل على توازنهما بشكل مستمر، أولهما زيادة

معدلات الضرائب والحد من الإعفاءات الضريبية، وثانيهما العمل على تقوية شبكات الأمان الإجتماعي، لعلاج الأثار السيئة لزيادة فرض الضرائب لما ذكر أنفا.

## نتائج البحث

من خلال ما سبق ينتهي الباحث الى مجموعة من النتائج الهامة ، والتى يمكن أيجازها فى النقاط التالية:-

١- النمو الاحتوائى يهدف الى جودة الانتاج والمشاركة الاجتماعية وعدالة التوزيع.
٢- يعد الاقتصاد غير الرسمى أهم التحديات الحقيقية أمام أهداف النمو الاحتوائى، الى جانب قلة الوعي وتهالك البنية الاساسية وضعف الاستثمار.
٣- ينبغى التنسيق التام بين السياستين المالية والنقدية لتجنب الأثار غير المرغوبة نتيجة الاعتماد على إحداهما وتجاهل الاخرى.
٤- يجب الحذر من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي اعتمادا كليا.
٥- لوحظ أن الفشل في تطبيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية كان نتيجة اقتصار فكرتها على الرأسمال الصناعي أو المالي بعيداً عن الرأسمال البشري.

٦- توجد علاقة عكسية بين البيروقراطية الحكومية حيث التأخير الناتج عنها، وبين إنتاجية عوامل الإنتاج.

٧- بينما العلاقة تكون طردية بين درجة الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي والكفاءة الإنتاجية.

## التوصيات

يتضح مما سبق أن المشكلات الاقتصادية التي يعانيها المجتمع المصري ، لم تكن وليدة اللحظة ، وانما كانت نتيجة عدة تراكمات لمسارات خاطئة منذ عقود، الامر الذي يحتم تغيير المسار لدعم النمو الاحتوائي المستدام.

والمسار الصحيح يقتضي التعرف على عناصر الازمة الفعلية والحقيقية مع وضع حلول جادة للتغلب عليها ومعالجتها بحكمة، ويجب التنويه إلى أن علاج الإختلالات الاقتصادية مسئولية كل فرد علي أرض الوطن حكومة ومسئولين وأفراد عاديين، فينبغى على كل فرد تحمل المسئولية ، كما ينبغى على كل فرد إصلاح نفسه، ويمكن حصر متطلبات النمو الاحتوائي، التى من الواجب العمل ليلا ونهارا على تهيئة المناخ لتحقيقه فى الأتى:-

١- حتمية اعادة تنظيم الضرائب إداريا، وإعادة توزيع الحصيلة الضريبية بحيث يشعر جميع دافعي الضرائب وغير دافعي الضرائب من الفقراء بعائد وثمار الحصيلة الضريبية، ولن

يتأتي ذلك إلا بإعادة تظيم الضرائب بما يفسح المجال للامركزيه الضريبية على حساب التحصيل والتوزيع المركزي.

٢- فمثلا ضرائب الصعيد ينبغى أن ينتفع منها أولا فقراء واغنياء الصعيد، أى تكون الحصيلة الأكبر لتنمية الخدمات والمرافق المحيطة بمن أستجابوا لنداء النمو الاحتوائى ، ودفعوا الضرائب المستحقة عليهم عن طيب خاطر بلا تهرب.

٣- إن تبني سياسة اللامركزية الضريبية علي الوجه المقترح أنفا، سيعمل على طمأنة البسطاء والفقراء ممن لا يملكون إلا قوت يومهم، واشعارهم بأن قضيتهم تؤرق المجتمع ككل ، وأن أصحاب القرار لن يهدأ لهم بال حتى يضمنوا لهم استقرارا اقتصاديا واجتماعيا من خلال دعم النمو الاحتوائى المستدام.

٤- حتمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث لا يمكن تحقيق نمو أقتصادى إحتوائى حقيقى بدون التنسيق التام بينهما، كما لا يمكن تفضيل أحدي السياستين على الأخرى. فكلاهما على نفس المستوى والدرجة من الأهمية، ولا يمكن تفضيل إحدى السياستين على الاخرى، بل ينبغى التنسيق التام بينهما لضمان نجاح الأهداف الاقتصادية المرجوه، وبدون هذا التنسيق قد تهدم السياسة النقدية هدفا بنته السياسة المالية ، أو العكس قد تهدم السياسة المالية هدفا بنته السياسة النقدية.

٥- ضرورة العمل على توعية المواطنين بمخاطر زعزعة الامن والاستقرار السياسى والاقتصادي وما يترتب عليها من مخاطر إقتصادية سواء على المدى القصير أو على المدي البعيد، فضلا عن تعطيل مسيرة النمو الاحتوائى.

٦- لابد من دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والتى تعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والنمو الاحتوائى على وجه التحديد، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدى إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع ككل من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسة ما بين المشروعات الصغيرة وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الكبيرة خاصة في الدول النامية، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

٧- ويأتي الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لقدرتها الكبيرة على استيعاب الأيدي العاملة ، بالاضافة لقلة حجم الاستثمار المطلوب فيها كثيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة ، فضلا عن قدرتها على تطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتشجيعها على فتح مجالاً

واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

٨- تقديم التسهيلات المالية والائتمانية المختلفة لتنمية القطاعات الحيوية والهامة في المجتمع ، وعلي رأسها قطاع السياحة والمقاولات والتصدير وغيرها من القطاعات التى تساعد على النهوض السريع بإقتصاد بلدنا الحبيب.

٩- ضرورة محاربة الرشوة والفساد التى تفشت بين معدومى الضمير، والعمل على إستئصال الفاسدين لتطهير المجتمع منهم، ولتهيئة المناخ للنمو الشامل والمستدام والاحتوائى.

# قائمة المراجع

## أولا: باللغة العربية


١- أحمد إبراهيم محمد متولى دهشان "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيرى التضخم وسعر الصرف فى مصر" دراسة مقارنة، كلية الحقوق - جامعة الزقازيق، بدون ناشر، ٢٠١٨.

٢- أحمد فريد مصطفي ، سهير محمد السيد حسن/ السياسات النقدية والبعد الدولى لليورو، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعات، ٢٠٠٠.

٣- آيات صلاح دكرورى، دور اقتصاد المعرفة فى تحديث الصناعة ، دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، ٢٠١٧.

٤- البنك الدولي، التقرير السنوى عن ممارسة أنشطة الأعمال ، ٢٠١٨.

٥- السيد عطية عبد الواحد ، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١ ،٢٠٠٣,

٦- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٦.

٧- راوية حسن، مدخل استراتيجى لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية،٢٠٠٩.

٨- سلوى محمد عبدالعزيز، تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠١٨.

٩- عبدالله محمد عبدالرحمن ، علم الاجتماع، النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٦.

١٠- عبير محمود مجاهد السيد، انعكاسات السياسات الحكومية فى مصر على مشكلة الفقر، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧٣، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٦.

١١- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار"البحث العلمى فى مصر..هل يكفل التقدم المنشود" العدد ٥٩، نوفمبر ٢٠١١.

١٢- واقع التعليم فى مصر..حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، عدد ٦٨، مارس ٢٠١٣.

١٣- وزارة الاستثماروالتعاون الدولى، الاستثمار فى التنمية، القاهرة، التقرير السنوى ٢٠١٧.
١٤- وزارة المالية، البيان المالى من مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨- ٢٠١٩.

## ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Adams, H., Page, J., (2002), "Holding the Line: poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (Cairo: ERF, January 14-17).
2. Aghion, P., and Howitt, P., (1990), "A Model of Growth Through Creative Destruction", Econometrica, 60, 323-51.
3. Anonymous, (1990), "Egypt: It is a Long Road", Banker, 140 (773), 62-66. 7. Anonymous, (1996), "Egypt Facing the Modern World: Investment Jewel on the Nile", Euromoney, August, 11-13. 61
4. Bosworth, B., and Collins, S., (1998), Accounting for Economic Growth, (Washington, D.C.: Brookings Institute).
5. Central Bank of Egypt, (1998), Quarterly Economic Review, 32, (3).
6. Central Bank of Egypt, (1998), Quarterly Economic Review, 38, (4). 62 17. Central Bank of Egypt, Annual Economic Review, (Cairo: CBE, Various Issues, 1992-2001).
7. Chuang, Y. C., and Lin, C.M., (1999), "Foreign Direct Investment, RSD, and Spillover Efficiency: Evidence from Taiwan's Manufacturing Firms", Journal of Development Studies, 35 (4), 117-37.
8. Collins, S., and Bosworth, B., (1997), "Economic Growth in East Asia: Accumulation versus Assimilation", Brookings Papers in Economic Activity, (eds. William, C., and Perry, G.), 135-203.
9. Dhareshwar, A., and Nehru, V., (1994) "New Estimates of Total Factor Productivity Growth for Developing and Industrial Countries", Policy Research Working Paper No. 1313, (Washington, D.C.: IMF).
10. Djankov, S., and Hoekman, B., (2000), "Foreign Investment and Productivity Growth in Czech Enterprises", The World Bank Economic Review.

11. Elias, V.J., (1992), Sources of Growth: A Study of Seven Latin American Countries, (San Francisco: ICS Press). 63
12. El-Safwa Brokerage Company, (1998), Capital Market In Egypt: History of Capital Market in Egypt, (Cairo: El-Safwa Brokerage Company).
13. Felipe, J., (1999), "total Factor Productivity Growth in East Asia: A Critical Survey", The Journal of Development Studies, 35 (4), 1-41.
14. Field, M., (1995), "The Slow Road to Privatization", Euromoney, Middle East Markets Supplement, November, 12-13.
15. Fischer, S., (1993), "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Journal of Monetary Economics, 32, 485-512.
16. Handy, H. and Subrmanian, A., (1997), The Egyptian Stabilization Experience, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, Middle East Department).
17. International Finance Corporation, (2001), Annual Report, (Washington, D.C.:, IFC). 64
18. International Finance Corporation, (2001), Emerging Market Data Base"EMDB", (Washington, D.C.: IFC)
19. International Monetary Fund, (1998), "Egypt, Beyond Stablization, Toward a Dynamic Market Economy", IMF Occasional Paper, (Washington, D.C.: IMF)
20. Martin, N. A., (1997), "International Trader: More Trouble could be in the Cards for Hong Kong's Jittery Stock Market", Barren's, 77 (39), 8-9.
21. McKinney, B. M., (1996), "Recent Development in Egyptian Investment Policies and Programs, and Pending Reform Legislation", Middle East Executive Reports, 19 (7), 9-12.
22. Ministry of Public Enterprise, (2002), Privatization Program Performance from the Start until June 2002, (Cairo:MPE).
23. Omran, M., (2002), "Detecting The Performance Consequences of Privatizing Egyptian State-Owned Enterprises: Does Ownership Structure Really Matter?", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (Cairo: ERF, January 14-17).
24. Omran, M., (2002), "Initial and Aftermarket Performance of Egyptian Share Issue Privatization" Working Paper.

25. Pill, H., (1997), "Real Interest Rates and Growth: Improving on some Deflating Experience", Journal of Development Studies, 34 (1), 85-111.
26. Road, S., (1997), Investing in Egypt, (London: Committee for Middle East Trade).
27. Romer, D., (2001), Advanced Macroeconomics, (N.Y.: McGraw-Hill Companies, Inc. 2nd Edition).
28. Sala-i-Martin, X., (2002), "Sources of Growth", in Khan, M., Nsouli, S., and Wong, C., (ed.), Macroeconomic Management Programs and Policies, (Washington, D.C.: IMF)